الخاتمة

لقد كان موضوع «البناء الحضاري»، وما يزال، محوراً أساسياً في اهتمامات المفكرين والباحثين العرب، وخصوصاً في الآونة الأخيرة؛ نظراً لأن العالم العربي ما يزال في طور النمو الحضاري ولم يحقق حضارته المنشودة بعد، على الرغم من مضي وقت طويل من البحث في العوامل المساعدة على بنائها. ومما زاد في حدّة هذا الموضوع أن بعض الدول بنت حضارتها، مع أنها بدأت متأخرة في ذلك عن العالم العربي.

يحاول المفكرون العرب المعاصرون تحديد المصطلحات الحضارية، حيث إن ذلك بداية صحيحة للبناء الحضاري السليم، ولأن عدم التحديد المصطلحي في الشأن الحضاري لا يُسهم ـ في المقابل ـ في عملية البناء تلك. من هنا، فقد ظهر اتجاه جديد لديهم يدعو للتفريق بين المصطلحات، والاعتماد على مصطلح «الحضارة» العربي الأصل؛ والتنبيه إلى الأصل الغربي لمصطلحات «التقدم» و«النهضة» و«التطور»، مع الإشارة إلى ارتباط بعضها بـ«الحضارة»، مثل «التنمية» التي هي شمولية وتؤدي للحضارة، و«الإبداع» الرافض للتقليد والنماذج الجاهزة، و«المدنية» ذات الأصل العربي والبعد المادي من الحضارة. لكن لم يول أولئك المفكرون نفس الاهتمام للمصطلحات المعاكسة للمصطلحات الحضارية، مثل «التخلف» و«الانحطاط» و«التبعية»؛ لأنه تمّ قتلها بحثاً في ما مضى، والحاجة تدعو اليوم، في العالم العربي، إلى البحث في أسباب البناء الحضاري.

وذكروا أموراً وعوامل عدة تسهم في البناء الحضاري، منها «التراث». لكنهم لم يتفقوا على تحديد معناه وطبيعته والزمان الذي يتناوله؛ فجعله البعض شاملاً لكل ما كتبه العرب والمسلمون منذ القدم إلى الآن، بل منهم من أدخل تراث الآخر (الغربي) في معنى التراث، في حين أن البعض يُخرج منه القرآن والسُّنَّة ويُبقي على اجتهادات وآراء الفقهاء والمفكرين حولهما (أي الاجتهادات البشرية)،

والبعض يقصر الفترة الزمنية التي يتناولها على المائة عام الماضية. وتراوحت النظرة للتراث بين الإيجاب والسلب، إذ إنه لدى البعض عامل انحطاط وتأخر، ولدى الغالبية أحد عوامل البناء الحضاري. لكن الغالبية لا ترى الأخذ بالتراث كما هو، بل لا بدّ من القيام بنقده وفحصه، وأخذ ما يحتويه من أمور إيجابية تفيد حاضر الأمة، ونبذ ما يشتمل عليه من سلبيات ضارة، وبمعنى آخر: ضرورة النظرة المعاصرة للتراث.

تندرج إشكالية «الأصالة والمعاصرة» ضمن موضوع التراث، والتي هي إشكالية حادة في الفكر العربي، لتداخل جانبي الأصالة (أو التراث) والمعاصرة (الآخر ـ الغرب) فيها. وتأتي الدعوة لتجاوزها؛ لأنها أخذت حيزاً ووقتاً كبيراً من الفكر والمفكرين العرب، عن طريق حلّها بأخذ أفضل ما في الأصالة وأفضل ما في المعاصرة. أي بالقيام بعملية «التوفيق»، بشرط أخذ الحيطة والحذر من الجوانب السلبية في كل من «الأصالة» و«المعاصرة» وعدم التقليد لنموذج معين (أي تجنّب النمذجة).

«اللغة» أحد عوامل البناء الحضاري؛ لأنها وسيلة التواصل الحضاري بين الأجيال. وهنا تتجلى أهمية إيلاء العناية للغة الوطنية أو القومية للأمة، والعمل على تقويتها وتطويرها عن طريق تطوير أهلها لأنفسهم ـ مثلاً ـ، إذ اللغة تابعة لأهلها والمستخدمين لها من حيث التطور أو التخلف؛ وكذلك تطويرها عن طريق التواصل مع اللغات الأجنبية، وإن كان البعض يرى خطورة ذلك، إذ قد يكون أداة للاستلاب اللغوي. لهذا، دعا المفكرون العرب المعاصرون إلى اعتماد اللغة العربية في كل مجالات الحياة العربية، في العلوم والمحادثة والمعاملات الإدارية (أي القيام بعملية التعريب)؛ لأن هذا الأمر فيه نهضة حضارية للعرب، وعدمه ـ في المقابل ـ لن يعنى إلا الانهزام الحضاري العربي. وللقرار السياسي دور لا يستهان به في إنجاز «عملية التعريب».

كما أن «الهوية» من العوامل المساعدة على البناء الحضاري السليم. وهنا تأتي ضرورة بحث كل أمة عن هويتها والملامح الخاصة التي تميزها، إذ لا توجد أمة دون هوية. وفي المقابل، فإن انعدام أو عدم وضوح الهوية سيؤدي للتبعية والإلحاق الحضاري. ويدعو المفكرون العرب المعاصرون لحل أزمة الهوية العربية

والعمل على تطويرها بطرق عدة، مثلاً عن طريق المخططات التعليمية والإعلامية، وتجديد الخطابات العربية كلها. وترتبط مسألة «الذات» (أو العامل الداخلي) بعامل «الهوية». ومن الضروري العمل على توضيحها وتقويتها عن طريق التنمية المتمحورة على الذات وعدم الانغلاق على الغير وحضاراتهم. وبمعنى آخر، بإشباع الحاجات الأساسية الداخلية للغالبية العظمى من سكان الأمة اعتماداً على السوق المحلية بالأساس، ثم بعد ذلك الاستعانة بالآخر والخارج لتلبية ما بقي من الحاجات في حالة عدم وفاء السوق المحلية بها. و«الإيديولوجيا» لها أيضاً دور في البناء الحضاري (وهي الوعي غير المطابق للواقع)، بشرط أن تتمثل ضمير الأمة التي تنتمي إليها وتُعبّر عن همومها ومصالحها.

«الثقافة» أحد العوامل المساعدة على البناء الحضاري، شرط أن تكون منفتحة لا منغلقة أو مشوهة. لكن المفكرين العرب المعاصرين غير متفقين على معنى واحد لها؛ فالبعض يربطها بالتراث، والبعض بالذات والهوية، والبعض بمجتمع وشعب وأمة معينة مخصوصة. وهناك من يراها عامة لا خصوصية فيها، ومن يجعلها ذات جانبين: نظري وعملي. كما تمتاز «الثقافة» بتعدد أنواعها واختلافها من مجتمع لآخر (وإن وُجدت بعض الأمور المتشابهة)؛ فهي شجرة كبيرة متعددة ومتداخلة الفروع والأغصان، ومن الضروري العمل على تنميتها؛ ومن العناصر التي تنميها عنصري السياسة والعلم. في المقابل، يأتي التحذير من التبعية الثقافية على أي بناء حضاري (حتى أن البعض يعتبرها غزواً ثقافياً وشكلاً من أشكال الاستعمار)، والمطالبة بمقاومتها عن طريق تبيان طبيعتها وحقيقتها والعوامل المساعدة لها من أجل تحقيق التحرّر أو الاستقلال الثقافي. ويتفق المفكرون العرب المعاصرون على مأساوية وضعية الثقافة العربية الحالية، وأنها تعيش أزمة متعددة الأوجه والمجالات. ومن هنا، تأتي الحاجة لإحداث تغيير جذري في الوضعية الثقافية العربية (وبمعنى آخر: ثورة ثقافية عربية) لإصلاح وضعيتها، نظراً لضرورتها لتعديل الأوضاع المجتمعية والحضارية العربية المختلفة، وذلك عن طريق النقد، والحرية والديمقراطية، والانفتاح على الثقافات الأخرى، والتعليم.

تجدر الإشارة إلى أن للثقافة مؤسسات ترعاها وتعمل على نشرها ورقيها، وبالتالي تحضّر المجتمع، مثل: مراكز البحوث، والجامعات، والصحافة، والمكتبات، والمدرسة، والندوات والمؤتمرات. وكذلك لها مظاهر تدل عليها،

مثل المصطلحات، والمفاهيم الثقافية، والتي تؤدي دورها الحضاري عندما تكون منبثقة عن ذات الأمة لا أن تكون مستوردة من الخارج. وهناك ارتباط عضوي ما بين «الثقافة» و«المثقف»، إذ لا ثقافة دون مثقفين يقومون على خدمتها ونشرها وتنميتها. وقد شغل «المثقف» بال المفكرين العرب المعاصرين حتى أنهم نعتوه بأسماء متعددة، مثل: المفكّر، والنخبة، والصفوة، والإنتلجنسيا، والحكيم، والباحث، والفقيه، والشيخ، والعالم (وإن حاول البعض التفريق بين هذه الأسماء). وقد يعود هذا التنوع في التسميات إلى جدّة مفهوم «المثقف» في الوطن العربي، مما جعله مفهوماً معقداً وملتبساً وغير واضح. لذا، فالبعض يربطه بالتعليم وبطبقة معينة، في حين لا يوجد هذا الربط لدى آخرين. لكن قد يكون المثقف عامل هدم حضاري إذا لم يلتزم بأهداف وتطلعات وآمال مجتمعه وأمته، وإذا عاش على الانتهازية والمصلحة الشخصية. وللمثقف العربي دور مهم في إعادة بناء الحضارة العربية، لكن وضعيته الحالية لا تساعده على القيام بذلك الدور، إذ هناك مجموعة من العوائق تعترضه، أهمها: النظرة «الطوباوية» الخاطئة للواقع وللدور المنوط به، والسلطة الديكتاتورية. وعلاج هذه الوضعية إنما يكون بإعطاء المثقف الحرية اللازمة للتفكير، وقيامه بنقد تصوراته عن الواقع والمجتمع الذي ينتمي إليه. و«الأدب» و«الفن» كذلك (وما يشتملان عليه من سينما، ومسرح، وكلمة «مسموعة ومقروءة»، ولباس، وعمارة) من العوامل المساعدة على البناء الحضاري، بشرط الارتباط بميراث الأمة وهموم ومشكلات الواقع.

كما أن «الدين» عامل مؤثر في البناء الحضاري. ويذهب بعض المفكرين إلى خطره على الحضارة (وهم الأقلية)، فيما البعض الآخر يشير لضرورته للبناء الحضاري السليم والتخلص من الانحطاط الحضاري (وهم الغالبية). وقد أعطوه أسماء متعددة كالروح، والرسالة، والرسالية، والإيمان، والوحي، والعقيدة. ومن الضروري تحقيق التوازن والتكامل بين الجانب الديني (الروحي) والجانب العقلي (المادي)، وذلك عن طريق وصل العقل وعلومه بالدين وعلومه (لدى البعض) أو بفصل الوحي الإلٰهي عن الاجتهادات البشرية خوفاً من أن تنتقل قدسية الوحي إلى اجتهادات البشر (لدى البعض الآخر). وكان لا بدّ أن يتناول المفكرون العرب «الإسلام» بالحديث؛ لأنه دين غالبية العرب، وكان السبب في بناء الحضارة العربية الأولى قديماً. فاتفقوا على أن له دوراً مهماً في العمل على بناء الوحدة العربية

وأحد الموانع الحصينة من المخاطر الخارجية، بل الخيار المستقبلي للعرب والعالم أجمع، لشموليته لكل جوانب الحياة. لذا، فالإسلام أحد العوامل المهمة المساعدة على البناء الحضاري العربي وبناء حضارة إنسانية رفيعة، وذلك لما يحتوي عليه من وحي معصوم متمثل في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الصحيحة (وما ينبثق عنهما من شريعة وفقه حضاري) وقيم وأخلاقيات رفيعة، ومظاهر عديدة (كالمسجد وغيره)، ومفاهيم حضارية (كالجهاد والهجرة...). وهذا ما يُعطي الحركات التي تتبنى الإسلام، شعاراً وممارسةً، قيمةً ووزناً على الساحة العربية والإسلامية، إذ تستطيع أن تسهم في التغيير الحضاري المطلوب. و«القيم» و«الأخلاق» أيضاً ضروريان لأي بناء حضاري، بشرط ثباتهما وعدم تغيرهما أو تبدلهما، وهما بدورهما ينبثقان عن العقيدة أو المبدأ الذي تؤمن الأمة به. فأي تغير فيهما سيؤدي لتغيير في بناء الحضارة ذاتها، بل يحوّلها إلى حضارة أخرى مختلفة. فاختلاف الحضارات ناتج عن اختلاف القيم الأخلاقية من حضارة لأخرى.

كما أن «الإنسان» (أو الفرد أو العنصر البشري) عامل مهم ـ بل أساس ـ في البناء الحضاري، إذ لا حضارة دون وجوده. من هنا، تأتى ضرورة الاهتمام به وإعطائه حقوقه وتنميته. ومن العوامل التي تسهم في تنميته: ارتباطه بالدين والأخلاق والمُثُل والعلم والتعليم، وتحسين نوعية حياته، وتلبية حاجاته الأساسية. وفي المقابل، فإن غيابه عن مسرح الأحداث والفعل في الحياة بتهميشه أو عدم الاهتمام به، إنما هو ارتكاس وهبوط لأي تحضّر أو بناء حضاري. و«الأسرة» التي لها دور في تنشئة الفرد، حيث إنها المحضن الطبيعي والأولي له، الذي يترعرع فيه طفلاً ثم شاباً؛ قد تكون عاملاً مساعداً على النهضة الحضارية أو العكس، من حيث اتصافها بصفات حضارية من عدمه. وهنا، تأتي الحاجة لإصلاحها والعناية بها وبمكوناتها (من طفل وشاب وفتاة وامرأة). كذلك فـ«المجتمع» (الذي هو تجمع أفراد عديدين) أحد عوامل بناء الحضارة، وقد نعته المفكرون العرب بأسماء متعددة، مثل الشعب والأمة والجماهير والجماعة. ومن اللازم العمل على رقيه بوسائل عديدة أهمها: الاهتمام بالفرد وإعطاءه الحرية، حيث إنه أساس تكوّن المجتمع؛ وتوفر الإرادة المجتمعية؛ وتعاون التيارات والحركات المجتمعية فيما بينها لتحقيق المشروع الحضاري للأمة على أرض الواقع، إذ لا يستطيع فصيل أو تيار أو حركة تحقيق هذا المشروع منفرداً.

لـ«المجتمع المدني» ومؤسساته (كالأحزاب والجمعيات والنقابات والاتحادات... إلخ) دور مهم في تحقيق النهضة الحضارية. مع التنبيه إلى أنه غربي النشأة وتم نقله للعالم العربي. ومن أهم الوسائل التي تساعد على قيامه ونموه: الحرية، والديمقراطية، والسماح بالتعددية والمشاركة الشعبية. وينقسم المفكرون العرب المعاصرون بشأن وجود المجتمع المدني في الوطن العربي إلى فريقين؛ الأول: يقول بعدم وجوده من الأساس، والثاني: يذهب إلى وجوده لكن على شكل جنيني غير مكتمل النمو وأن هناك مصاعب وعوائق تعترضه.

«الوحدة» من العوامل التي تسهم في بناء الحضارة. لذا، يدعو المفكرون العرب لتحقيق الوحدة (القومية) العربية لصالح البناء الحضاري العربي، مع التنبيه إلى وجود عوائق عديدة تعترض الطريق الوحدوي العربي، أهمها على المستوى الذاتي: اعتراض القيادات السياسية العربية على الوحدة خوفاً على مصالحهم. أما على المستوى الخارجي: معارضة وإعاقة الغرب والإمبريالية وإسرائيل للوحدة العربية. وهناك ـ في المقابل ـ عوامل عدة تسهم وتساعد على المضي في طريق الوحدة العربية، مثل المصالح المشتركة، والثقافة العربية الواحدة، والديمقراطية، والحرية السياسية، وتوق الجماهير العربية للوحدة. كما يأتي التحذير ـ من جانب آخر ـ من التجزئة والدولة القطرية على البناء الحضاري، والمطالبة بإلغاء الدولة القطرية العربية كسبيل للوحدة والنهضة الحضارية العربية. مع الربط ما بين الديمقراطية والمجتمع المدني والوحدة، على اعتبار أنها أمور متلازمة، الواحد منها طريق للآخر ومؤد له.

كان «الغرب ـ الآخر» وما يزال، شاغلاً مهماً للفكر والمفكرين العرب، وأحد العوامل المؤثرة في البناء الحضاري العربي. وتراوحت مواقف المفكرين العرب حوله ما بين الرفض المطلق (نموذج القطع)، والقبول المطلق (نموذج التأييد والوصل)، والتوفيق (نموذج القطع والوصل). فمن رفضه ودعا للقطع معه، فإنما بنى ذلك على أن حضارة الغرب ستؤدي للدمار والهلاك لاشتمالها على مبادئ هدامة، كالمصلحة والمنفعة والقوة والصراع والتنافس؛ ولأن الغرب وحضارته يعملان على إعاقة الوحدة والنهضة الحضارية العربية. ومن قبله وأيّده ودعا لتقليده واحتذائه، فإنما لأن حضارته هي السائدة والمتقدمة حالياً. ومن دعا

للتوفيق فيستند إلى أن الغرب وحضارته يحتويان على أمور إيجابية لا بدّ للأمة من الوصل معها والاستفادة منها وأخذها وبناء حضارتها عليها من جديد؛ وفي المقابل يشتملان على أمور سلبية لا بدّ من تجنبها والقطع معها. والملاحظ خفوت الأصوات المنادية بالرفض الكلي أو القبول الكلي، في الوقت الذي ترتفع فيه وتكثر الأصوات الداعية للتوفيق مع الغرب وحضارته.

وقد مرّت العلاقة العربية مع الغرب بمراحل متعددة، وكان الطابع العام لها هو القوة والصراع والتسلط والهيمنة ومحاولة السيطرة من قبل الغرب على العرب. ولذا، كان للغرب وحضارته سلبيات عديدة أفرزها في الواقع والعالم العربي، أخطرها الصهيونية وكيانها الإسرائيلي اللذان عملا على استنزاف خيرات العرب وإعاقة الوحدة والنهضة الحضارية العربية. وإن كان الاستعمار (الغربي العسكري) قد خرج من الأرض العربية، فإنه عاد ودخل إليها من أبواب أخرى عديدة، مثل الباب الاقتصادي والعلمي والصناعي (التكنولوجي)... إلخ. وما زالت الصهيونية بمشروعها وكيانها الإسرائيلي جاثمة على قلب العالم العربي وتعمل على تحقيق أهداف الغرب ومصالحه بإعاقة العرب عن إنجاز تطلعاتهم الحضارية (ولأجل ذلك تحتل القضية الفلسطينية مكاناً محورياً في التفكير النهضوي العربي). فالعلاقة إذن، وثيقة ما بين الغرب والاستعمار (بأنواعه) وبين الصهيونية (مشروعاً وكياناً). والحاجة تدعو العرب اليوم لمقاومة الاستعمار بمختلف صوره، والصهيونية بمختلف تجلياتها، خدمة للتحضّر العربي. لكن وبالارتباط بمسألة «الآخر»، هناك حاجة وضرورة ملحة للتفاعل والتواصل مع الحضارات الأخرى والانتفاع بإيجابياتها، حيث إنه أمر طبيعي ويعمل على النمو الحضاري، شريطة وجود ضوابط ومعايير، كي لا يتم الذوبان في الآخر أو ضياع الهوية والأصالة. في حين يحذّر المفكرون العرب من «النظام العالمي الجديد»، على اعتبار أنه نظام أمريكي (غربي) يعمل لخدمة مصالحه وإبقاء العالم العربي في طور التخلف. وكذا التنبيه لخطورة المساعدات الغربية، إذ قد تكون تعويضاً عن القبول العربي بالتبعية للغرب، من حيث جعله خاملاً لا يخترع ولا يعمل، بل يتلقى العون من الخارج فقط.

عامل «التحدي» عامل آخر مهم في البناء الحضاري، بشرط أن يتم التغلب

على التحدي لكي لا يصبح عامل «يأس حضاري». وتندرج الأزمات والكوارث والمحن والمصاعب ضمن هذا العامل والتي بدورها «محفزات حضارية» لا بدّ من مغالبتها لتحقيق دورها الحضاري الإيجابي.

لقد شغلت مسألة «الحداثة» المفكرين العرب؛ نظراً لأن العالم يمرّ الآن بمرحلة جديدة هي «ما بعد الحداثة»، في حين أن العرب لم يحققوا «الحداثة» بعد. فالبعض يرى أنها مفهوم واضح، فيما يشير البعض الآخر لغموضها والتباسها وعدم وضوحها وتعدد دلالاتها وحمولاتها. ويعود هذا الارتباك في مفهومها إلى كونها مفهوماً غربياً بالأساس، نشأ وارتبط بالغرب ثم انتقل بعد ذلك إلى العالم العربي. والملاحظ انقسام المفكرين العرب المعاصرين حيال الأثر الحضاري «للحداثة» إلى ثلاث فرق: الأول يرى سلبيتها وأنها عامل تدمير حضاري، حيث تعلن الحرب على الدين والأخلاق والتراث (وهم قلة قليلة وأصواتهم خافتة). والثاني يرى إيجابيتها بالكامل وأنها من العوامل الضرورية واللازمة لأي بناء حضاري (وهم قلة أيضاً). والثالث يشير لتداخل جانبي الإيجاب والسلب فيها، إذ تحتوي على أمور إيجابية وأخرى سلبية (وهم الغالبية)؛ وهم لا يدعون لنبذها بل لإجراء إصلاحات عليها والاستفادة منها في تكوين حداثة عربية تسهم في عملية البناء الحضاري العربي. وهناك أمور ضرورية لحياة الحداثة ونموها واستقامتها، مثل: الارتباط بتراث الأمة، والعقلانية، والإبداع، والتغيير، والشك والنقد والتساؤل المستمر، والنسبية، والحرية والديمقراطية، والارتباط بهموم ومشكلات المجتمع، مع اختلافهم في دور المال (أو المادة) والدولة والعلمانية والغرب في العمل على نموها (والمؤيدون لهذا الارتباط هم المتأثرون بالغرب وأفكاره). أما ما يعيقها ويؤدي لموتها: عدم الارتباط بتراث الأمة أو الاستفادة منه، واللاعقلانية، وعدم الإبداع، والجمود، وعدم التساؤل والتفكير والنقد، والابتعاد عن هموم ومشكلات المجتمع (الطوباوية)، والديكتاتورية أو انعدام الحرية. وبمعنى آخر، ما يؤدي لذبول وموت «الحداثة» هو كل ما يعاكس الأمور الضرورية لنموها. كما أن «الحداثة» تختلف من مجتمع لآخر، فالحداثة الأمريكية غير اليابانية وغير الصينية... إلخ، وهي متعددة الأنواع وتشمل كل المجالات؛ إذ توجد الحداثة السياسية، والحداثة التراثية، والحداثة العقلية، والحداثة الاجتماعية، والحداثة الفكرية، والحداثة الأدبية،... إلخ. ويرتبط مفهوم «التحديث» بمفهوم «الحداثة».

ويذهب البعض من المفكرين إلى عدم التفريق بينهما؛ فيما البعض الآخر يشير لوجود فروق تتمثل في أن «الحداثة» مرتبطة بالجانب الفكري الذهني (العقلي)، في حين أن «التحديث» مرتبط بالجانب المادي الآلي (وهذا اتجاه ظهر مجدداً في الفكر العربي ويراعي التفريق بين المفاهيم والمصطلحات).

«العقل» و«العقلانية» عاملان مهمان للنهضة الحضارية، بشرط أن يمتازا بالتحرر والانفتاح، لا الانغلاق والتبعية والكسل. وفي المقابل، فإن غيابهما أو تغييبهما، وكذا هجرة الأدمغة والعقول، مؤثرات سلبية على أية حضارة. ونظراً لهذه الأهمية التي يحظى بها العقل، فقد بدأت أصوات المفكرين العرب ترتفع مطالبة بنقد العقل العربي وإعادة تشكيله؛ لأجل إخراج عقل عربي جديد يسهم في البناء الحضاري العربي.

يمكن اعتبار «الفكر» (وما يرتبط به من تفكير) أحد العوامل الضرورية للبناء الحضاري. لكن لا بدّ أن يتصف بالوضوح والاستقلال والعصرية، والارتباط بهموم ومشكلات المجتمع، والابتعاد عن الطوباوية (الخيال). ويأتي التحذير ـ من جانب آخر ـ من «الغزو الفكري» الذي يؤدي للتبعية الفكرية على الحضارة وبنائها؛ والمطالبة ـ في المقابل ـ بالعمل على تحقيق «التحرر والاستقلال الفكري». وهناك اتفاق على مأساوية وكارثية وضعية الفكر العربي الحالي، إذ أنه فكر ممزق ومشتت ويتخبط في أزمات عديدة. ومن مظاهر ذلك: إعادة اجترار القضايا الفكرية القديمة دون التوصل إلى حلول لها؛ وعدم طرح قضايا الواقع وإنما قضايا تقع خارجه (في التراث العربي والإسلامي القديم أو في الغرب وفكره وتراثه). ومن الأسباب التي أدّت لهذه الوضعية، والتي تسهم ـ في نفس الوقت ـ في تأبيدها: الديكتاتورية، والاستعمار (القديم منه والجديد)، والسلطة العربية الحاكمة المعادية للفكر والتفكير، واختلال وقصور العقل العربي، وغلبة عنصر الإيديولوجيا على عنصر الواقع في الفكر العربي، والانغلاق الفكري العربي، والتمزق السياسي العربي، والتغريب الفكري، وتدخل السياسة في مجال الفكر، والواقع العربي المتخلف ذاته. من هنا، تظهر ضرورة العمل على إحداث تغييرات هائلة في الفكر العربي لينهض ويقوم بالدور الحضاري المنوط به، وذلك بإتباع عدة أمور أهمها: القيام بالنقد الشامل، وتعاون وتواصل المثقفين العرب فيما بينهم، والحرية والديمقراطية،

ونشر التعليم، والصحافة، والجمعيات العلمية والفكرية، والانفتاح على العالم وفكره، والاتصال الحي بالواقع والمجتمع، والوحدة السياسية العربية.

«المنهج» عامل ضروري للبناء الحضاري السليم؛ وعدمه أو اختلاله ـ في المقابل ـ سيمنع أية إمكانية للنهوض الحضاري. لذا، تأتي دعوة المفكرين العرب إلى إصلاح الأخطاء الموجودة في المناهج العربية خدمة للنهوض الحضاري العربي، كما يطالبون بالعمل على التوصل إلى منهج فكري عربي موحّد ومتناسق. والسبل لتحقيق ذلك عديدة أهمها: توفير الحرية بكافة معانيها وأشكالها، والحوار الذي يشمل المجتمع كما المثقفين، والتواصل مع الجوانب الإيجابية من التراث (سواء التراث العربي أو تراث الآخر)، وتطوير اللغة العربية، وعقد المؤتمرات والمجامع الفكرية.

كما أن «العلم» و«المعرفة» و«البحث العلمي» عوامل مهمة لأي بناء حضاري. من هنا، تأتي الحاجة لإيلائها جميعاً العناية الكاملة، والارتفاع والنهوض بشأنها وعدم إهمالها، بوسائل عدة أهمها: توفير الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، ووجود سياسة علمية، والإنفاق على البحث العلمي، والحوافز والتشجيعات، وإيجاد روح المنافسة العلمية. ومن المفكرين من يدعو إلى «إسلامية المعرفة»، على اعتبار أن العرب مسلمون في غالبيتهم، لذا ينبغي أن تكون علومهم ومعارفهم منبثقة ومرتبطة بمقاصد شريعتهم الإسلامية. كذلك من الضروري الاهتمام بمسألة «التعليم» (المرتبطة بدورها بالعلم، والمعرفة، والبحث العلمي)، والعمل على ترقيتها بوضع سياسات وإستراتيجيات تعليمية وإعلامية ضمن إطار تنموي شامل وغير تابع، لتنير الطريق للمتنفذين وتصلح الخلل القائم في النظام التعليمي. وهنا، تأتي الإشارة إلى ضعف وتردي الوضع التعليمي العربي، وطرقه المتبعة، وسياساته المتخذة. كما يتفق المفكرون العرب على خطورة «الأمية» على أي بناء حضاري، إذ الأمية والجهل مقتلة للحضارات. والأمية أنواع متعددة، بعضها يتعلق بمن لا يعرفون القراءة أو الكتابة، والبعض الآخر يتعلق بمن أنهوا تعليمهم الدراسي وتسمى «أمية المتعلمين» (التي تحتوي داخلها أميات عديدة، مثل: الأمية التكنولوجية، والأمية الإعلامية، والأمية الإنسانية، . . . إلخ). فمن الضروري، إذن، محاربة الأمية (بكافة أنواعها) عن طريق نشر العلم والارتقاء به.

لـ«التكنولوجيا» و«التقنية» (وهما التطبيق العملي للعلم والتعليم) دور مهم في أي بناء حضاري. من هنا، تأتي ضرورة تحقيق التقدم التكنولوجي للعرب لصالح النهضة الحضارية العربية عن طريق وسائل عدة، مثل: الحرية، والنظرة النقدية، والاعتماد على الذات أو التعاون العربي. وقد بدأت تخفت حدّة الأصوات العربية المطالبة باستيراد التكنولوجيا، في مقابل ارتفاع الأصوات الداعية لتبيئتها واستنباتها محلياً؛ لأن هذا الاستيراد مستحيل وغير ممكن لعدم توفر الأموال الكافية له، ولأن الدول المتقدمة لن تعطي كل ما عندها من تكنولوجيا وتقنية متطورة. وتجدر الإشارة إلى أهمية إيلاء العناية «للتدريب المهني»، نظراً لأن التكنولوجيا عمل يدوي مهني بالأساس.

كما أن «العلوم الإنسانية» يمكنها أن تسهم في عملية البناء الحضاري، بشرط أن تتأسس انطلاقاً من معطيات الواقع وموروث الأمة، نظراً لأنها نسبية، وتختلف معطياتها من أمة لأخرى. و«الفلسفة» (التي هي أحد فروع العلوم الإنسانية) بما تشتمل عليه من نقد وإعادة طرح للأسئلة تلعب دوراً مهماً في الرقي الحضاري. لذا، من الضروري تأسيس «فلسفة عربية جديدة» مستمدة من التراث الثقافي العربي، ومن الفلسفة الغربية المتقدمة، لصالح البناء الحضاري العربي. وبالارتباط بـ«العلوم الإنسانية»، يُلاحظ أن «لعلم التاريخ» والنظرة التاريخية، و«علم الاجتماع» والتحليل الاجتماعي، و«علم الاقتصاد» (وما يشتمل عليه من صناعة، وزراعة، ورأس مال، وموارد كالنفط) أدواراً مهمة في عملية البناء الحضاري على العموم، وبناء الحضارة العربية مجدداً على وجه الخصوص (بشرط مراعاة معطيات الواقع والموروث الثقافي العربي).

«الدولة» (أو الحكومة) و«السياسة» عناصر ضرورية لأي بناء حضاري، بشرط أن تتم الاستعانة بالعلماء في تخطيط الشأن السياسي، ودون تحالف مع فئة من المجتمع على حساب تهميش الفئات الأخرى، ودون التدخل في مجال الفكر والعلم، وإلاّ فإن دورهم سيكون سلبياً على الحضارة. وهناك رفض من قبل المفكرين العرب للدولة الثيوقراطية (الدينية)، ويدعو المتأثرون منهم بالغرب وأفكاره إلى تحقيق الدولة العلمانية التي تفصل الدين عن أمور الحكم؛ لكن هذا لا يمنع وجود من طالب بـ«الدولة الإسلامية» على اعتبار أن العرب مسلمون في

غالبيتهم، وينبغي أن تصدر سياساتهم انطلاقاً من شريعتهم الإسلامية التي تناولت كل جوانب الحياة، بما فيها جانب السياسة وأمور الحكم. ومن الجدير بالذكر أن «الدولة العربية» قد أدت أدواراً سلبية في عملية البناء الحضاري العربي لقيامها على القهر والتدمير للمجتمع؛ كما أن الوضع السياسي العربي وطبقته السياسية يمتازان بالفساد والسلبية. من هنا، تأتى ضرورة إجراء تعديلات هيكلية في بناء الدولة العربية والوضع السياسي العربي لصالح البناء السليم للحضارة العربية.

لا يستغني أي بناء حضاري عن إدراك الواقع والمجتمع والوعي بهما. وفي المقابل، فإن انعدام ذلك ما هو إلا فشل لأي مسعى للنهوض الحضاري. لذا، تأتي الدعوة لفقه وإدراك الواقع والمجتمع العربي لأجل تشخيص الأمراض التي يعانيها تشخيصاً سليماً، ومن ثمة إعطاءه العلاج المناسب الذي سيُسهم في البناء الحضاري العربي. كما أن «التخطيط» أحد عوامل النهضة الحضارية، بشرط أن يكون شاملاً لكل الجوانب والمجالات، ويمتاز بالنظرة والرؤية والبعد المستقبلي، ويراعي الوقت والزمان (أي يعطي كل أمر ما يستحقه من الوقت ليكتمل وينضج)، ولا يغفل عن السنن الكونية والاجتماعية.

تعتبر «الديمقراطية» (التي هي باختصار شديد: إعطاء الشعب الحق في اختيار حكامه ومسؤوليه) ضرورية لتحقيق حضارة قوية ومتماسكة؛ وغيابها ـ في المقابل ـ يصيب المجتمعات بالتخلف. ومع أن المفكرين العرب لا يتفقون على تعريف موحّد لها، وتختلف معاييرها وتجسيداتها لديهم، إلا أنهم يرون لزوم تحقيقها في العالم العربي نظراً لغيابها، ولأن هذا الغياب سبب مهم لما يعانيه العرب من أزمات ومشاكل. وترتبط «الديمقراطية» بأمور عديدة مثل: الحرية، والمجتمع المدني، والانتخابات، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان. وهذه الأمور هي في ذات الوقت علامات ومعايير لها وتعمل على نموها؛ وغيابها ـ في المقابل ـ يعيق النمو السليم للديمقراطية. وكذا، فالتعليم والنمو الاقتصادي عوامل مهمة لتحقيق النمو الديمقراطي. في حين يتجه البعض من المفكرين للاستعاضة عن «الديمقراطية» بـ«الشورى»؛ على اعتبار أن الشورى نابعة من صميم الأمة وأكثر التصاقاً بواقعها، مع ضرورة إحداث إصلاحات وتغييرات في نظام الشورى بالاستفادة من الإيجابيات الموجودة في النظام الديمقراطي.

يرتبط موضوع «الحرية» بالمسألة الديمقراطية؛ وهناك اتفاق على ضرورتها وخطورة غيابها، في المقابل، على أي بناء حضاري. ومن الأمور المرتبطة بالحرية والتي تساعد في الوقت نفسه على تحقيقها ونموها وتجذيرها: مبدأ الحوار، والتنوع والتعدد (الحضاري والثقافي والفكري)، والقبول بالاختلاف والرأي الآخر واحترامه (أي عدم التعصب). وفي خضم هذا الميدان، تجدر الإشارة إلى أهمية «الأحزاب» التي تقوم على المبادئ دون تعصب حزبي، والبرلمان الذي يسن القوانين والتشريعات، والدستور الديمقراطي، والقضاء العادل؛ إذ أنها عناصر مهمة في عملية التنمية الحضارية. وهناك إجماع على خطورة «الظلم» و«الاستبداد» (الديكتاتورية) على البناء الحضاري، نظراً لأن ذلك يعمل على قتل الإبداع ويؤدي للاضطراب والحروب وعدم الاستقرار، مما يعيق ـ أو بالأصح يقتل ـ أي نهضة حضارية. هذا بخلاف العدل والعدالة الاجتماعية اللذان ينتج عنهما الأمن والاستقرار (الأمران الضروريان لكل بناء حضاري).

يمكن القول في ختام هذا المطاف: إن الحضارة لا تقوم ولا يمكن بنائها بالاعتماد على عامل أو عنصر واحد، بل لا بدّ من اجتماع عناصر عديدة (داخلية وخارجية) مع الاهتمام بها كلها، حسب درجة أهميتها. فهذا هو السبيل لقيام حضارة سليمة ومتوازنة تسهم في رقي البشرية جمعاء. ولا بدّ للمسؤولين والمتنفذين والمفكرين العرب أن يأخذوا هذا الأمر بعين الاهتمام، إن كانوا صادقين في العمل على بناء الحضارة العربية مجدداً.

هذه خلاصات خرجت بها من هذا البحث المتواضع، والذي أرجو أن يكون لبنة تسهم في إعادة بناء صرح مجد حضارة العرب والمسلمين.